(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)

اجلال راتب*

المقدمـــة :-

تتعدد وتتنوع المتغيرات العالمية والاقليمية المؤثرة على الوضع المستقبلى للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى . حيث تتسم البيئة الاقتصادية العالمية بأنها بيئة مولدة للأزمات الدورية المتعاقبة وحاضنة للاضطراب المالى ، مع تغيرات على المستوى الاقليمى تمثلت فى بعض الملامح التى تظهر فى تعاظم دور مجلس التعاون الخليجى فى مجال إدارة تفاعلات المنظومة العربية مع انحسار أدوار بعض الدول العربية الرائدة مثل مصر حيث اعترى هذا الدور نوع من الانزواء النسبى قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير نظراً للاضطراب الداخلى مع دخول سوريا دوامة التشاحن الداخلى مما أدى إلى انهيار المحور الثلاثى الشهير عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ (مصر ، السعودية وسوريا) وبروز دور كل من القوتين الإقليميتين : إيران وتركيا . كما شهدت مصر خلال العقد الأخير العديد من التغيرات والتقلبات المحلية وطالت هذه المتغيرات مختلف جوانب الحياة فى مصر اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً . كل ذلك انعكس على اختلال الهيكل القطاعى للنمو الاقتصادى وطبيعة القطاعات المسئولة عن النمو وظهر ذلك فى تراجع مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى كذلك القطاع الصناعى وخاصة الصناعات التحويلية والاستراتيجية هذا بالإضافة إلى الخلل فى هيكل الصادرات والواردات الذى تمثل فى أن ما يقرب من نصف الصادرات المصرية هى صادرات وقود واحتلال واردات السلع الغذائية نسبة عالية من إجمالى الواردات (١٧٪) مع ارتفاع معدلات البطالة وتفشى الفقر هذا بالإضافة إلى التراجع فى كثير من المجالات ، فى مجال حقوق الإنسان والحريات العامة مع خلل فى البيئة التشريعية .. كل هذا دفع فريق البحث للعمل على دراسة :

---

* أ.د أجلال راتب: مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية —معهد التخطيط القومى .

أولا: المستجدات العالمية والاقليمية والمحلية

ثانيا: التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية المصرية فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية

ثالثا: التدفقات المالية الخارجية وانعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية عليها وتأثير الثورات العربية

رابعا: فرص وتحديات التكامل الاقتصادى العربى فى مناخ الربيع العربى

وقد قام البحث بوضع رؤية مستقبلية لكل موضوع تمت دراسته وتحليله .

وفيما يلى استعراض هذه الفصول :

الفصل الأول : المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية

ينقسم هذا الفصل الى جزأين رئيسين :

- الجزء الأول : المستجدات والتغيرات المحلية على الساحة المصرية
- الجزء الثانى : بعض المتغيرات العالمية والاقليمية المؤثرة على الوضع المستقبلى للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى

بالنسبة للجزء الأول : تعرض لأبرز التغيرات والمستجدات على الساحة المحلية فى مصر خلال العقد الأخير ، وقد تم تناول هذه المستجدات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أولا : على المستوى الاقتصادى :

بالرغم من التطورات الرقمية التى شهدها الاقتصاد المصرى – تحقيق معدل نمو للناتج ٧,٢٪ فى عام ٢٠٠٧ ، وصول احتياطى النقد الاجنبى لدى البنك المركزى إلى ٣٥,٢ مليار دولار فى ٢٠١٠ وغيرها من الأرقام – إلا أن الاقتصاد المصرى شهد مجموعة متداخلة من التشوهات والاختلالات كانت محصلة مجموعة من العوامل تمت الإشارة إليها وهى :

- الإرث الاقتصادى الثقيل لبرامج الإصلاح الاقتصادى

حيث خلفت هذه المحاولات الإصلاحية المرتكزة على وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولى العديد من الآثار السلبية ، والتى منها مثلا ما يلى :

- ارتفاع متوسط التضخم السنوى الى ١١٪ خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ مقارنة بـ٦,٥٪ فى الفترة ١٩٩١-٢٠٠١.
- تزايد العجز الكلى للموازنة العامة بعد ٩٨/٩٧ لدرجة أنه وصل الى ثلاثة أمثال مستواه فى ٩١/٩٠.
- تراجع نسبتى الإيرادات العامة والضريبية للناتج المحلى الاجمالى من ٢٧,٢٪ و ١٦,٤ ٪خلال الفترة ١٩٩١/٩٠- ١٩٩٨/٩٧ الى ٢٠,٨ ٪و ١٤,٦ ٪خلال الفترة ١٩٩٩/٩٨- ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .
- انكماش هائل فى الدور الاقتصادى والاجتماعى للحكومة خلال الفترة ١٩٩٩/٩٨ — ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وبالتالى تراجع الإنفاق الجارى الى الناتج المحلى الاجمالى بمقدار الثلث ، وكذلك انخفاض نسبة الإنفاق الاستثمارى بما يزيد على أربعة أخماس وهبوط نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلى الاجمالى بأكثر من النصف وهو ما انعكس بدوره بلاشك على أوضاع التشغيل وارتفاع معدلات البطالة
- تراجع الإنفاق الحكومى على الصحة والتعليم وانخفاض نصيب الفرد من الدعم الحقيقى حيث هبط فى عام ٩٨\٩٧ الى خمس مستواه عام ١٩٧٥ .
- تزايد نسبة الدين العام المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى من ٨١٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٩٥٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، وكذلك نسبة الدين العام الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٨٪ ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٣١٪ فى٢٠٠٤/٢٠٠٥.

- الاختلال فى الهيكل القطاعى للنمو الاقتصادى و طبيعة القطاعات المسئولة عن النمو :

حيث اتضح أن قطاعات الاتصالات والتشييد والبناء والاستخراج والنقل والتخزين ، كانت هى المسئولة الأساسية عن النمو ، فى الوقت الذى تراجع فيه دور قطاع الصناعات التحويلية الأكثر فاعلية فى تطوير وتحديث الاقتصاد، وقطاع الزراعة كثيف استخدام العمالة.

- اختلال مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الاجمالى :

حيث تراجعة مساهمة القطاع الزراعى والصناعات التحويلية والصناعات الاستراتيجية فى الناتج المحلى الإجمالى لصالح قطاع الخدمات الذى وصلت نسبة مساهمته الى ٤٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

- الخلل فى هيكل الصادرات والواردات

فهيكل الصادرات المصرية ينتابه خلل واضح ، فما يقرب من نصف الصادرات المصرية هى صادرات الوقود ، وما يتبقى من صادرات لا تعكس أى تقدم فى الهيكل الانتاجى مثل صادرات الغذاء والمواد الخام والصادرات المعدنية.

- اصدار تشريعات اقتصادية تحتاج لمزيد من المراجعةومن ذلك مثلا قانون الضرائب رقم ٩١ عام ٢٠٠٥، قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ ، قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المنظم لعملية الخصخصة وحتى التعديلات التى طرأت على هذه القوانين تحتاج إلى المراجعة .

ثانيا : على الجانب السياسي

الجانب السياسى : لم يكن أفضل حالا من نظيره الاقتصادى ، فكان المشهد السياسى مليئا بالاختلالات والتشوهات فيما يتعلق بمجالات حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية ، وتوافر المناخ السياسى الصحى بصفة عامة .

وقد تم تلخيص ذلك من خلال الإشارة الى العنصرين التاليين :

- غياب مفهوم جودة الحكم أو الحوكمة .
- تراجع مكانة مصر فى كل التقارير الصادرة سواء عن منظمات محلية محايدة أو اقليمية أو دولية لتقييم أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان وجدية التوجه نحو التحول الديمقراطى.

وكانت المحصلة النهائية لهذا الوضع السياسى هى خلق حالة من "التهميش السياسى" والذى يعنى عزوف غالبية المواطنين عن المشاركة سواء فى المؤسسات السياسية القائمة كالأحزاب السياسية ، أو المشاركة فى الاقتراعات العامة ، إما لضعف ثقتهم فى هذه المؤسسات أو فى نزاهة الاقتراعات من الأساس .

ثالثا : على الجانب الاجتماعى

تعدد وتنوع " مظاهر ضعف الاندماج الاجتماعى" حيث تشابكت آليات الإفقار والتهميش فى مصر، وانتشرت البطالة ، وعانى الحد الأدنى للأجور من الجمود، وفسدت نظم الرواتب وباتت غير متسقة

مع الزيادة الهائلة فى تكاليف المعيشة ، وانتشرت العشوائيات ، وتفشى الفساد، وتراجعت مجانية التعليم والرعاية الصحية ، وغاب الحد الأدنى من البنية الأساسية اللازمة لنمو الأعمال الصغيرة فى الكثير من المناطق الريفية.

رابعا : الثورة " مكاسب سياسية واختناقات اقتصادية " :

وكمحصلة لكل هذه الاختلات، خرجت الجماهير الغاضبة فى ٢٥ يناير ٢٠١١ لتعبر عن أن الكيل قد فاض ورافعة شعار الثورة الاساسى " عيش حرية عدالة اجتماعية " ، ولكن وبالرغم من أن الثورة قد فتحت أفاقا رحبة أمام المصريين للتمتع بحياة سياسية تسودها الديمقراطية الحقيقة واحترام حقوق الانسان وإعلاء مبدأ المواطنة، الأن الفاتورة الاقتصادية للثورة كانت باهظة الثمن، واصطدمت التوقعات المتفائلة للمصريين بحقائق وأرقام اقتصادية صعبة- ومن ذلك مثلا تحقيق الناتج المحلى الإجمالى معدل نمو أقل فى العام المالى٢٠١٠/٢٠١١ بلغ ١,٨٪ ، ارتفاع معدل البطالة والذى وصل فى الربع الرابع لعام ٢٠١١ الى ١٢,٤٪، نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى بلغت ٩,٨٪ بزيادة قدرها ١,٧٪ عن العام الماضى...وغيرها من المؤشرات – ، وذلك فضلا عن التخبط السياسى خلال هذه الفترة الانتقالية ، واستمرار حالة الانفلات الامنى ، والتصاعد الشديد للاعتصامات والمظاهرات الفئوية بحق أو بدون حق ، الامر الذى استمر معه نزيف الاقتصاد دون توقف وبات الوضع الاقتصادى على المحك .

الجزء الثانى من الفصل الأول :

تعرض لبعض المتغيرات العالمية والاقليمية المؤثرة على الوضع المستقبلى للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى ، ومنها :

أولا : البيئة الاقتصادية العالمية مولدة للازمات الدورية المتعاقبة وحاضنة للاضطراب المالى وخاصة منذ عام ٢٠٠٨ ، هذه الازمات وتمثلت فى :

١- أزمة النظام المالى والجهاز المصرفى وانتقالها الى اوروبا واليابان والبلاد النامية عبر القنوات المختلفة ، مع ظهور وجوه أخرى للأزمة المالية مثل : ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلب أسعار النفط بفعل

عوامل المضاربة وتفاوت تقديرات الاحتياطى والمخزون ، وكذا تفاوت مستويات الطلب فى الدول الأكثر استهلاكاً للطاقة، كالصين.

٢- بروز حرب العملات فى عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٠ متمثلة فى تسارع الخفض المتبادل للعملة بين القوى الاقتصادية الكبرى (أوروبا واليابان والولايات المتحدة) .

٣- أزمة منطقة اليورو فى عامى ٢٠١٠، ٢٠١١ انطلاقا من أزمة الديون فى اليونان بصفة خاصة .

ثانيا : التغير فى شبكات نقل النفط والغاز عالميا واقليميا

نقصد هنا التغير في مشاهد شبكات نقل النفط والغاز على المستوين العالمي والاقليمي ، كأحد المحددات الهامة لمستقبل الوضع الاقتصادى المصرى في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة . ومن أهم معالم تلك المشاهد ما يأتي:

١- تشابك وتقاطع مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط القابل للتصدير .

٢- انعكاسات الدور القطرى و الدور الإيراني على إنتاج ونقل النفط والغاز ومحاولة قطر تعزيز نفوذها السياسى فى المنطقة العربية الاسلامية ومواصلة ايران تعزيز برنامجها النووى السلمى.

٣- مشروع خط الغاز العربي والذى يمتد من مصر في إطار شبكات نقل الغاز على المستويين الاقليمي والعالمي ، يمتد مشروع (خط الغاز العربي) من مصر ماراً بشبه جزيرة سيناء الى كل من الأردن و(إسرائيل)، مع استثناء غزه والضفة الغربية ، وتأجيل الوصول الى لبنان . ومن الأردن يمتد الخط إلى سوريا ، ثم يعبر الى تركيا ، فشاطئها المتوسطى وصولاً الى أوروبا ، وضرورة موازنة مصر بين الايرادات المتحصلة والمحافظة على احتياطياتها من الغاز .

ثالثا : التغيرات فى النظام العربى وجواره الاقليمى

تتمثل أهم هذه التغيرات فيما يلى :

١- تعاظم دور "مجلس التعاون الخليجى" في مجال إدارة تفاعلات المنظومة العربية، وخاصة من خلال جامعة الدول العربية، ويلاحظ هنا:

أ- إن تعاظم دور مجلس التعاون الخليجى قد برز بصفة خاصة بعد التغيرات العربية الأخيرة ، من خلال التدخل بالأدوات المالية والدبلوماسية والعسكرية.

ب- إن تعاظم الدور الخليجى يقابله انزواء نسبي للدور المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير، نظراً للاضطراب الداخلى .

٢- في مقابل تعاظم الدور الخليجى، وانزواء الدور المصرى، وانهيار "المثلث المصرى – السعودى – السورى) ، يلاحظ بروز دور كل من القوتين الإقليميتين : إيران وتركيا ، وزيادة نفوذهما – بالتالى – فى الدائرة العربية عموماً ، وفى دائرة "المشرق العربى – الخليج" ، خصوصاً.

رابعا : الاخفاق النسبى لسياسة (التحالف الغربى) فى المنطقة العربية والاسلامية خلال ربع القرن الأخير متمثلا فى :

- فشل نسبى لمشروع الغزو الامريكى العراقى ، من خلال الانسحاب الامريكى بعد الضربات الموجعة للمقاومة الوطنية العراقية .

- عدم نجاح السياسة الاسرائيلية فى فرض مشروع الهيمنة على المشرق العربى ، وخاصة بعد حرب ٢٠٠٦ ضد حزب الله ولبنان ، وبعد العدوان على غزة مطلع ٢٠٠٩ ، ثم تفجر ثورة ٢٥ يناير فى مصر ضد نظام مبارك وسياسته المعالنة لاسرائيل .

- فشل مشروعات الاحتواء السابقة للمنقطة العربية ، من طرف التحالف الغربى وخاصة:

أ – المشروع "الشرق أوسطى" و "الشرق الأوسط الكبير" .

ب- مشروع "مبادرة برشلونة" للتعاون الاوروبى – العربى .

ج- المشروع المتوسطى و (أحدث صوره : الاتحاد المتوسطى) .

خامسا : الموقف من صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية ودخول الصين فى الاقتصاد العالمى وتحجيمها للاقتصاد الامريكى والاوروبى مع إمكانية مراجعة علاقات مصر الخارجية .

الفصل الثاني : التجارة الخارجية للسلع بين الحماية والتحرير

اولا – التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية السلعية المصرية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية :

تم رصد وتحليل المتغيرات الهيكلية في التجارة السلعية المصرية في كل المتغيرات المحلية والعالمية خلال الفترة من ٢٠٠٢- ٢٠١١ ، وفي ضوء سياسات التجارة الخارجية وسعر صرف العملة الوطنية في تلك الفترة .

فبالنسبة لسياسات التجارة الخارجية نلاحظ انها مرت بثلاث مراحل أساسية خلال تلك الفترة:

١- المرحلة الأولي المتعلقة بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل والتحول لآليات السوق فقد شهدت هذه المرحلة مواصلة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل وفي إطار حقبة تحول الاقتصاد القومى لعلاج الاختلالات النقدية والهيكلية التى عانى منها الاقتصاد المصرى ، بهدف إعادة التوازن الخارجي وتعظيم العائد من التعامل الخارجي.

وبالتالي انطوى هذا البرنامج وتلك المرحلة على حزمة من السياسات الاقتصادية ، التى اشتملت في البداية على الكثير من الإصلاحات النقدية والمالية والقليل من الإصلاحات الهيكلية، ثم بعد ذلك المزيد من تعميق التحول نحو آليات السوق والاقتصاد الحر ، بما انطوى علية ذلك من إحداث المزيد من تحرير التجارة الخارجية سواء علي مستوى الصادرات السلعية أو الواردات السلعية .

٢- المرحلة الثانية : مرحلة التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية

لعل من المثير للانتباه أن سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف في مصر لم تشهد تغيرات كبيرة أو جذرية أو جديدة رَغم اتجاه العديد من دول العالم الى إتباع وتطبيق السياسات التجارية الحمائية الجديدة .

٣- المرحلة الثالثة : مرحلة التأثر بثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وثورات الربيع العربي . أيضا في هذه المرحلة لم تطرأ تغيرات جذرية أو جوهرية فيما يتعلق بسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف في مصر ، اللهم إلا بعض الإجراءات التى كانت صدى لتأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورات الربيع العربي تلخصت فيما يلي :

١/٣ تخفيض دعم الصادرات من ٤ مليار جنيه إلى ٢,٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠١١ /٢٠١٢ .

٢/٣ اتخاذ عدد من الإجراءات في مجال ترشيد الواردات بالحظر المؤقت لبعض السلع الكمالية مثل غذاء الكلاب .

٣/٣ إلغاء دعم تصدير الأرز ، بل ومنع تصدير الأرز .

٤/٣ تفجر قضية تصدير الغاز لإسرائيل وما شابها من فساد ، حيث يصدر الغاز لإسرائيل بأقل من الأسعار العالمية ورغم ذلك لم تعدل الاتفاقية حتى بعد تفجرها وبعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

الرؤية المستقبلية للاصلاحات الهيكلية للتجارة الخارجية وتوجهاتها المستقبلية

يبدو أن الرؤية المستقبلية يجب أن تقوم على ضرورة وضع استراتيجية للتجارة الخارجية السلعية المصرية ، فى شكل منظومة ، يبلورها برنامج للاصلاح الهيكلى للتجارة الخارجية ، يحدد ويغير توجهاتها المستقبلية فى ضوء المستجدات والمتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية ، وثورات الربيع العربى ، وتحديدًا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

وتقوم هذه الاستراتيجية على المحاور التالية :

المحور الأول: احداث تحول هيكلى جذرى فى بنية الناتج المحلى الإجمالى بإعطاء الاهتمام المتزايد للقطاعات السلعية كالزراعة والزراعة المصنعة والصناعة التحويلية وتلك القائمة على العلم والتكنولوجيا ، وذات المحتوى التكنولوجى المتوسط والمرتفع ، ولن يأتى ذلك ، ضمن عوامل كثيرة أخرى ، إلا بزيادة الاستثمارات فى تلك القطاعات من منظور أن التنمية المستدامة تمر عبر بناء اقتصاد متنوع .

المحور الثانى: احداث تحول هيكلى داخل القطاع الصناعى من خلال بناء قاعدة تصديرية صناعية قوية للسلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وميزة تنافسية حالية ومحتملة ، وفى نفس الوقت وبالتوازى إعطاء الاهتمام الواجب والمتزايد بتنمية قطاعات انتاج السلع الرأسمالية والوسيطة ، وبالتحديد القطاع الخاص بالآلات والمعدات الانتاجية ، والصناعات المغذية .

المحور الثالث : ويتعلق بالأسواق الخارجية للتجارة السلعية المصرية وخاصة الصادرات ، فالتوجه المستقبلى يحتاج إلى الحفاظ على الأسواق التقليدية القائمة وتعميق التعامل معها بشكل مستمر ومتزايد ،

مع الأخذ فى الاعتبار فتح أسواق جديدة فى ضوء ما أحدثته المستجدات والمتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية من تغيرات بل والثورات العربية، ففى ضوء هذا يمكن إدخال أسواق الدول الإسلامية فى الاستراتيجية المستقبلية بل وتعميق أكبر لأسواق الدول العربية ، والأسواق الأفريقية وخاصة دول حوض النيل . بالإضافة إلى تطوير التعاون الاقتصادى بدرجة أكثر فعالية مع التجمعات الاقتصادية الاقليمية والعالمية .

ولاشك أن هذه المحاور للاستراتيجية المستقبلية المقترحة ، تحتاج إلى وضع السياسات الاقتصادية والتجارية المحفزة ، والتى تحقق الأهداف الاستراتيجية المطلوب تحققها ، إلى جانب إيجاد إطار مؤسسى وبيئى وبنية تحتية قوية بل وعلى جانب البيئة الخارجية يحتاج الأمر إلى تأكيد دور مصر المحورى فى التعاون الاقتصادي الاقليمى بل والعالمى .

الفصل الثالث : التدفقات المالية الخارجية وانعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية عليها وتأثير الثورات العربية

وفى هذا الإطار ، فإن هذا الفصل الهدف الأساسى منه هو تحليل التدفقات المالية الخارجية من النقد الأجنبى على مدى عشر سنوات ٢٠٠٢-٢٠١١ ، فى محاولة لرصد مدى انعكاس المتغيرات الدولية والاقليمية والثورات العربية وتحديداً ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على تلك التدفقات المالية الخارجية ، مع محاولة وضع رؤية مستقبلية لتنمية هذه التدفقات على المدى المتوسط والطويل .

ومعنى ذلك أن تحليل التدفقات المالية الخارجية يقوم على أساس التفرقة بين التدفقات المالية الخارجية الجارية الناتجة عن التجارة والعمليات الجارية والتحويلات فى ميزان المدفوعات وبين التدفقات المالية الخارجية الرأسمالية الناتجة عن العمليات الرأسمالية فى ميزان العمليات الرأسمالية بميزان المدفوعات المصرى .

بالنسبة للتدفقات المالية الخارجية الناتجة عن التجارة الدولية للسلع والخدمات المصرية تم دراستها بالنسبة للعناصر التالية :

١- التدفقات المالية من النقد الأجنبى الناتجة عن الصادرات السلعية .

٢- التدفقات المالية من النقد الأجنبى الناتجة عن السياحة القادمة .

٣- التدفقات المالية عن النقد الأجنبى الناتجة عن الخدمات الملاحية المقدمة من قناة السويس .

وتم التعرف على اتجاهاتها والعوامل المؤثرة فيها ومدى انعكاس المتغيرات العالمية والاقليمية عليها وكذلك تأثير الثورات العربية وتحديداً ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وذلك باستخدام المنهج التحليلى الاستقرائى .

وقد اتضح من التحليلات التى اجريت للتدفقات المالية الخارجية ، مدى انعكاس المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية والثورات على تلك التدفقات وبدرجة أكبر تأثيراً للتدفقات الأكثر حساسية لهذه المتغيرات وخاصة التدفقات المالية الناتجة عن السياحة وكذلك الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر.

ويؤكد ذلك تتبع أهم هذه المتغيرات فى تلك الفترة وهى :

١- الأزمة الاقتصادية العالمية

٢- ثورة ٢٥ يناير والثورات العربية

خلاصة التحليل :

أولا: أن انعكاس وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية كان سلبياً علي التدفقات المالية الناتجة من كل من الصادرات السلعية والسياحة وقناة السويس والتحويلات الرسمية والخاصة بالعاملين بالخارج وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر حيث انخفضت جميعها في سنتى تأثير تلك الأزمة ٢٠٠٩ /٢٠١٠ مع اختلافها فيما بينها في درجة التأثير .

وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بالتدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر والقروض فقد كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية موجباً علي هذين النوعين من التدفقات ، حيث زادت التدفقات المالية الخارجية لكل منهما وخاصة الاستثمار الأجنبي غير المباشر بسلوكه المعروف كأموال ساخنة .

ثانيا : أما بالنسبة لانعكاس ثورة ٢٥ يناير (الثورات العربية) فقد نتج عن التحليل :

إن تأثير ثورة ٢٥ يناير كمتغير محلى على التدفقات المالية الخارجية من النقد الأجنبي قد اختلف حيث كان تأثيراً موجباً على كل من التدفقات الناتجة من الصادرات السلعية وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وقناة السويس حيث زادت التدفقات المالية الثلاثة وهو ما يمكن تفسيره بأن هناك متغيرات اخرى كان لها التأثير الموجب الأكثر على تلك التدفقات .

الرؤية المستقبلية لتنمية التدفقات المالية الخارجية للاقتصاد المصرى فى الاجل المتوسط والطويل ، ما بعد المرحلة الانتقالية

- يجب أن تكون هذه الرؤية ضمن استراتيجية للتحول يجب أن نسعي جميعاً لوضعها لنقل الاقتصاد المصرى من وضع هو عليه بكل تداعياته وأزماته واختلالاته الي وضع اقتصادى أفضل مما هو عليه واعتماداً علي أن الادارة الاقتصادية سيكون لديها فكر استراتيجي.

- ويقترح فى ذلك الدعوة إلى مؤتمر اقتصادى موسع يضم كل الأطياف والخبراء المتخصصين للاتفاق على تلك الاستراتيجية ومحاورها والنموذج التنموى الذى نطرحه هو تحقيق التنمية بأكبر قدر من العدالة الاجتماعية والكفاءة بحيث لا تطغى التنمية والكفاءة على العدالة أو تطغى العدالة على التنمية وبأقل درجة من الفساد من خلال :

أولاً: العمل على زيادة التدفقات المالية الناتجة عن الصادرات السلعية المصرية بنسبة ٢٠٪ الي ٢٥٪ سنوياً من خلال إعادة هيكلة الصادرات السلعية وتعميق استراتيجية الانتاج من اجل التصدير وبناء قاعدة تصديرية قوية للسلع التى لمصر فيها ميزة نسبية بل والأكثر التى يكون للاقتصاد المصرى فيها ميزة تنافسية حالية ومحتملة وخاصة فيما يتعلق بالصناعة والصادرات الصناعية خصوصاً التى وصلت نسبتها في الاقتصاد التركى الى ٩٥٪ هذا بالإضافة الي تعميق المكون التكنولوجي والمعرفي في تلك الصادرات وزيادة القدرات التنافسية وتحسينها بشكل مستمر وحل مشكلات المصدرين من خلال مجالس التصدير السلعية الموجودة بالفعل .

ثانياً: العمل على استرداد قطاع السياحة عافيته من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بل والاستقرار الاقتصادى في نفس الوقت بحيث يعود الاقتصاد المصرى الى تحقيق تدفقات مالية خارجية من السياحة لتصل الى ١٢-١٥ مليار دولار سنوياً مع زيادتها على المدى الطويل بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من خلال تنويع المنتج السياحي وتسويق مصر سياحياً بدرجة أفضل وإدخال أنواع جديدة من السياحة والخدمات السياحية وتنمية الوعي السياحي بشكل عام وزيادة الطاقة الفندقية والاستثمار السياحى بشكل مستمر ، وتعميق العلاقات الخارجية وزيادة وتكثيف الاشتراك في المعارض السياحية وتعظيم الاستفادة من الموقع العبقرى الذي تتمتع به مصر .

ثالثاً: من الضرورى السعي بقوة الى زيادة التدفقات المالية الناتجة عن قناة السويس وخدماتها الملاحية من خلال الاستمرار في تطوير وتعميق المجرى الملاحى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تطوير منطقة القناة على جانبي المجرى الملاحى بإقامة المشروعات الاستثمارية التى تدر عائداً من النقد الاجنبي وتكون تلك المشروعات هي منصات للاستثمار من اجل التصدير وتقديم المزيد من الخدمات للسفن العابرة في القناة وبحيث يصبح محور قناة السويس مركزاً لوجستياً عالمياً ويقدر أن تدر هذه المشروعات بما لا يقل عن ٣٥ مليار دولار سنويا إذا نفذت واقيمت .

رابعاً: لا بد من تركيز الاهتمام على زيادة تنمية التدفقات الناتجة عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج بإعطاء المزيد من الاهتمام لتنمية العنصر البشرى وإعداد الكوادر وتنمية مهاراتهم لتتوافق مع ما يتطلبه السوق العربي بل والسوق الافريقي من عمالة مدربة مؤهلة في مجالات معينة ، وعقد الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية بل والافريقية التى تكفل استمرار مد الأسواق بالعمالة المطلوبة وهنا يجب الأخذ في الاعتبار خطط التنمية والمشروعات التى تسعي الى إقامتها هذه الدول في المستقبل وحصر احتياجات هذه الأسواق من العمالة المصرية . فهناك فرص تلوح وخاصة بعد الثورات العربية علينا أن نقتنصها . فالسوق الليبى أعلن فى مارس ٢٠١٢ أن ليبيا تحتاج إلى مليون عامل مصرى فى الخمس سنوات المقبلة ، وهناك دول حوض النيل وحاجتها إلى زراعة ١٠ مليون فدان وبالتالى تحتاج إلى عمالة

زراعية ، والفلاح المصرى والمهندس الزراعى المصرى الذى يزرع هذه المساحات . وهكذا هناك دول الخليج وكل ما هو مطلوب أن نتحرك فى هذا المجال من منظور استراتيجى لما أظهرته التدفقات الخارجية من تحويلات المصريين العاملين بالخارج من تزايد برغم ثورة ٢٥ يناير ، وما أحدثته عبر الفترة محل الدراسة من تأثير إيجابى على ميزان المدفوعات وخاصة ميزان العمليات الجارية .

خامساً : يجب العمل على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بدرجة أكبر من الاستثمار الأجنبى غير المباشر ، وبالتالى زيادة التدفقات المالية الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبى المباشر فى تلك التدفقات ولن تحدث الزيادة المنشودة إلابتحسين مناخ الاستثمار بشكل مستمر بكل مكوناته ، وتحديداً بتحقيق الاستقرار الأمنى والسياسى وتحسين مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى وزيادة قدراته التنافسية وإحداث تحسن فى إدارة السياسات الاقتصادية ، بل والعمل على إقامة تحالفات استراتيجية مع الشركات متعدية الجنسيات ، وتعميق التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعى ، بل والاتجاه إلى اقتصاديات المشاركة فى علاقاتنا الاقتصادية الخارجية بدرجة أكبر عمقاً وأكثر كفاءة ، والإندماج فى الاقتصاد العالمى والتسويق الجيد للاقتصاد المصرى وفرص الاستثمار الموجودة لديه بل والميزات التى يتمتع بها فيما يتعلق بحجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادى وغيرها .

ويجب أن يكون الهدف الاستراتيجى هو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى ١٠ مليار دولار فى الخمس سنوات الأولى لتصل إلى ٢٠ مليار دولار فى عشر سنوات .

أما فيما يتعلق بالتدفقات الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فلابد أن نتعامل معها بحذر لما تتصف به هذه الاستثمارات من التقلبات العنيفة المفاجئة ، ورغم ذلك فلابد من التعامل معها والعمل على تعميق البنية الأساسية لسوق الأوراق المالية وسوق المال فى مصر ، وتعميق الشفافية والحوكمة فى إدارة البورصة تحديداً ، مع الإشارة إلى أن البورصة المصرية بعد أن عادت للعمل ، وحدث فيها نوع من التحسن فى الأداء حيث أشارت بعض التقارير الدولية أنها أصبحت ثانى بورصات العالم نشاطا ولكن هذا لا يكفى ، بل لابد من تنشيط العمل فى سوق الإصدار جنبا إلى جنب مع سوق التداول ،

وتحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية فى البورصة ، وتنويع أدوات التمويل مثل إدخال صكوك التمويل الإسلامية فى التعامل وهكذا .

سادسا : فيما يتعلق بالاقتراض الخارجى ، فإننا على العكس نوصى بتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجى كلما استطعنا أن نجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكلما زادت تلك الاستثمارات كلما اتجهنا إلى تقليل الاقتراض من العالم الخارجى ومن المنظمات الدولية ، ذلك لأن معظم الدول النامية تتنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ ربع قرن بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية للدول النامية . إذن لابد من مراعاة أن لا يتزايد الاعتماد على القروض الخارجية إلا بالقدر الذى تتطلبه المرحلة التى يمر بها الاقتصاد وحاجة المشروعات والجهات المختلفة إلى القروض ، وبشرط أن يتولد عائد يكفى لسداد هذه القروض الخارجية.

الفصل الرابع : فرص وتحديات التكامل الاقتصادى العربى فى مناخ الربيع العربى

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص مصر على الدخول في تكتل اقتصادي؛ تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية ، والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار ؛ من هنا كان دور مصر الرائد في الدعوة لاقامة تكتل اقتصادي عربي تمثل في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تدريجيا اعتبار من عام ١٩٩٨ . ليصبح التطبيق الكامل للمنطقة اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ ، وتعد مصر من الدول الأول التي دخلت في المنطقة ، وبالرغم من الايجابيات التي حققتها المنطقة إلا ان النتائج المرجوة منها لم ترق لطموحات مصر والدول العربية نظرا لبعض المعوقات التي أثرت عليها سلبا ، كما أن عام ٢٠١١ شهد تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية درج على تسميتها بالربيع العربي ،هذه التطورات ستنعكس بالطبع على اقتصاديات الدول العربية وأكثر القطاعات تأثراً ستكون قطاعات السياحة والتجارة والتمويل والعقارات، كما ستتراجع تحويلات العاملين بالخارج، وسيؤثر ذلك سلباً على الاستثمار سواء

المحلي أو الخارجي، وعلى أسواق الأسهم والسندات والعملات.،. ولكن الآثار البعيدة ستكون إيجابية ومن أهمها تغير اللاعبين بالسوق وخروج الفاسدين وانحسار الفساد وزيادة الشفافية والرقابة.

كل هذه التغيرات ستؤدي الى تحسن أوضاع الاقتصاديات العربية وزيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل . وينقسم هذا الفصل الى جزئين :-

- الجزء الأول : التكامل الاقتصادى العربى فى مناخ الربيع العربى

١-منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، التعريف وآليات والبرنامج التنفيذى ، وآلية تحرير التبادل وآلية المتابعة وفض المنازعات .

٢-أثر المنطقة على التنمية في الدول العربية فى مجالات الاستثمار والتجارة.

٣-تفعيل جهود التكامل العربي :

أولا : حل المشاكل العالقة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (قواعد المنشأ، آلية فض المنازعات) ، وصياغة مشروع قواعد عربية موحدة للمنافسة ومراقبة الاحتكارات ، ومنع الازدواج الضريبي ودمج تحرير تجارة الخدمات فى منطقة التجارة الحرة مع العمل على زيادة الدور الفاعل للقطاع الخاص في دعم المنطقة.

ثانيا : العمل على قيام اتحاد جمركى عربى

ثالثا : تفعيل بعض دوائر التعاون المصرى الدولى غير العربي

الجزء الثانى : دور تحرير تجارة الخدمات فى تفعيل التعاون العربى

أولا: مفهوم تجارة الخدمات طبقا للاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (جولة أورجواى)

ثانيا : موقف الدول النامية من تحرير تجارة الخدمات (فرص وتحديات)

ثالثا : تحرير تجارة خدمات الأسواق المالية فى إطار الجاتس وأثرها على أداء أسواق المال العربية .

رابعا : تحرير قطاع الخدمات السياحية

- مستقبل السياحة فى مصر فى ضوء الوضع الراهن

أولا : أثر القطاع السياحى على الاقتصاد المصرى

ثانيا : ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأثرها على القطاع السياحى المصرى

ثالثا : الرؤية المستقبلية للقطاع السياحى المصرى في ضوء الوضع الراهن